الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)

أ.م.د. موفق احمد م.م. حلا سامي خضير**

المستخلص

لقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر والمحفظي باهتمام خاص وكبير خصوصا في العقدين الأخيرين وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدول المستثمرة والدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على حد سواء . والعراق باعتباره واحداً من الدول النامية وما عاناه من ظروف اقتصادية قاسية في العقد السابق وما شهده الاقتصاد العراقي من تدهور وانكماش وضعف ميزان مدفوعاته وكانت حاجته للاستثمار الاجنبي كبيرة وملحة وذلك لسوء ادارة موارده اضافة الى حاجته في الحصول على موارد اضافية .

من هذا المنطلق فان العراق ينبغي ان يعمل على تشجيع الاستثمار الاجنبي وتوفير البيئة والمناخ الاستثماري الملائم فيه لان العراق من البيئات الاقتصادية الجذابة والمواتية للاستثمار لما يتوفر فيه من عوامل جذب جيدة للاستثمار الاجنبي في ظل الظروف الطبيعية التي لم تتاح في العراق منذ فترة ليست بالقصيرة والايدي العاملة التي تحتاج الى ادارة تساعد في استقطاب وتفعيل الاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي بشكل خاص وجذبه للعمل في العراق فجاء القانون رقم (13) لعام 2006 محاولا علاج هذا الامر . فقد احتوى هذا القانون على جملة من المزايا والامتيازات والتسهيلات للمستثمر الاجنبي لجذبه للاستثمار في القطر فضلا عن تركيزه على تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي والعمل على تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتطوير مهاراتها لتكون قادرة على تحقيق نمو اقتصادي فعال في العراق . الا ان هذا القانون قد اغفل بعض الجوانب التي ينبغي التعامل معها لتفعيل هذا الجانب في بناء تنمية اقتصادية حقيقية للبلد .

* استاذ مساعد / جامعة الموصل / كلية الأدارة والأقتصاد /قسم العلوم المالية والمصرفية

** مدرس مساعد/ جامعة الموصل / كلية الأدارة والأقتصاد /قسم العلوم المالية والمصرفية

مقبول للنشر بتاريخ 2010/1/13

Abstract

The concept of foreign investment with its both parts; direct and portfolio ; has obtained increased interest in the last two decades in particular, for it provides both investing countries and foreign-investment hosting countries with great economic advantages and peculiarities.

Iraq is a developing country which undergone severe economic conditions in the last decade as well as deterioration, deflation, weak balance of payments and the need for foreign investment for the maladministration of its resource as well as its willingness to get new resources.

Based on this, Iraq must encourage foreign investments and must ensure suitable investing environment, as Iraq is considered one of the favorable and attractive economic environments for investment due to abundant natural resources and manpower that need efficient instrument. Thus it was inevitable to issue laws and regulations that help in attracting and activating investments in general and foreign investment in particular to work in Iraq. Thereafter came the law No. (13) in 2006in an attempt to treat this situation. This law has included several concessions, facilities and traits for the foreigner investors to attract investments into the country as well as focusing the encouragement of private and local investment, growing up and training human resources and skills to be able to accomplish active economic growth in Iraq. Yet this law has missed out certain aspects that should be dealt with to activate this aspect to build up a real economic growth for the country.

المقدمة

يؤدي الاستثمار الأجنبي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل التجارة العالمية اذ يوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد وسد الفجوة بين مستويات الادخار والاستثمار المحلي ويمكن للدولة المضيفة ان توفر للمستثمر الاجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة وراس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الادارة والمزايا الاخرى . ومثل هذا الأمر يمكن ان يقدم دافعا قويا للتطوير الاقتصادي .

مشكلة البحث:

تتبلور المشكلة الأساسية في موضوع الاستثمار الأجنبي في مدى قدرة الدولة المضيفة للاستثمار من توفير المستلزمات المطلوبة والامتيازات المشجعة على استقطاب المستثمرين لاسيما وان دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص باتت تتسابق في تقديم الامتيازات لتشجيع المستثمرين للقدوم اليها . عليه فان توفير البيئة الاقتصادية المواتية اضافة الى تقديم المزايا الضريبية والكمركية والمؤسسية وتحرير التجارة امرا ليس سهلا يمكن بموجبه اقناع المستثمر الاجنبي للاستثمار في الدولة .

والعراق باعتباره واحدا من الدول النامية يعاني من جملة من المشكلات التي عليه تجاوزها من اجل جذب الاستثمار الاجنبي ، فهل يكفي صدور تشريع خاص بالاستثمار يتناول الجوانب المطلوبة لاستقطاب المستثمرين ام ينبغي ان يصاحبه مجموعة من الاجراءات التي تصاحب هذا التشريع وياتي في مقدمتها حسن الادارة والقضاء على الفساد اضافة الى توفير المناخ الملائم الذي يسهل ممارسة المستثمر لدوره بحرية وامان ؟

اهمية البحث واهدافه:

تأتي اهمية الموضوع الخاص بالاستثمار الأجنبي في العراق من كونه اداة تمويلية مهمة يحتاجها البلد في ظل تذبذب موارده وتوسع الحاجة لإعادة البناء والأعمار لبناه التحتية والفوقية .

من هذا المنطلق يتطلب الأمر تقييما لتشريعاته الاستثمارية ولاسيما قانون الاستثمار الجديد وذلك لبيان مدى نجاح العراق في استقطاب المستثمرين الأجانب انطلاقا من هذا القانون .عليه يهدف الى عرض وتقييم التشريعات العراقية الجديدة الخاصة بالاستثمار الأجنبي وفرص نجاح العراق في استقطاب هذا النوع من الاستثمار .

لقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي في تحقيق أهداف الدراسة وذلك بعرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع وتقييم قانون الاستثمار الجديد في القطر .

المبحث الأول :مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي

لقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي مؤخرا ولاسيما في العقدين الاخيرين ذلك ان الاستفادة الدائمية لقدرة الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الوطن الام مثل الاكتتاب المباشر من شركة أجنبية او بناء المصانع او الاستثمار المجازف في الاسواق المالية او بناء التحالفات الاستراتيجية مع الشركات المحلية تخلق فرصا متعددة للدول من اجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي . وقد جاء الاستثمار الاجنبي في العقد الاخير ليلعب دورا رئيسا في التجارة العالمية بالاضافة الى التغييرات الحاصلة في اسواق راس المال عمقت من التغيرات التي حدثت في حجم ومدى واساليب الاستثمار الاجنبي (Graham & Spaulding, 2005,7) .

اولا - مفهوم الاستثمار الاجنبي:

يعرف الاستثمار الاجنبي على انه قيام المستثمر باداء نشاط بنفسه او باموالة في بلد اخر . وغالبا مايكون المستثمر شخصا معنويا ينشأ في شكل فرع باسمه او لشخص معنوي اخر ، وتكون صورة الاشتراك من خلال مؤسسة محلية او اجنبية عامة او خاصة ، او تكون في صورة الاشتراك مع الدولة ذاتها في مشروع مشترك بينهما . كما يعرف بانه قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده الام باستخدام جهوده واموالة في انشاء مشروع اقتصادي بمفرده او الاشتراك في مشروع محلي او اجنبي قائم فعلا او في صورة الاشتراك مع الدولة او مواطنيها في انشاء مشروع مشترك . ويلاحظ تطابق المفهومين السابقين للتعبير عن حالة او شكل الاستثمار الاجنبي سواء كان مباشر ام غير مباشر . (overview of foreign investment , 2006 , 1-2) .

وعليه فان الاستثمار يعني قيام المستثمر الأجنبي باستثمار اموالة داخل دولة او اكثر يطلق عليها الدولة المضيفة ويحتفظ المستثمر لنفسه على السيطرة والادارة واتخاذ القرارات (مطر ، 2009 ، 76).

وسيتم تناول مفهوم كل من الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر بشيء من التفصيل .

1. <u>الاستثمار الاجنبي المباشر :</u>

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه توظيفات لاموال اجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة مايكون اجل الاستثمار طويل الاجل ويعكس منفعة

المستثمر في دولة اخرى ، ويكون له الحق في كما اشرنا ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي او من بلد الاقامة وايا كان هذا المستثمر فردا ام شركة ام مؤسسة . ويتم تمويل تلك الاستثمارات الأجنبية من خلال راس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي ويتخذ نمط التمويل بالملكية المديونية وبصيغ متعددة ، اما قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعدية القومية ، وبهذا فان المستثمر الأجنبي يعرف بانه الشخص الذي يصنع الاستثمارات الاجنبية ، ويكون اما شخصا طبيعيا او معنويا ويمثل اعمال ، شركة او مؤسسة ، وربما يكون المستثمر دولة من مجموعة دول ، الا ان الغالب تكون الشركات المتعدية القومية هي المصدر الاكبر لتلك الاستثمارات (الجميل ، 2003 ، 59-60) .

ويمكن ا ن يتم انتقال الاموال مباشرةً او عبر مؤسسات الوساطة المالية او المصارف (Keown &other, 2001 , 42) .

مميزات الاستثمار الاجنبي المباشر :

يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بمميزات عديدة ابرزها ما يلي (السندس والمومني ، 2006 ، 28-29):

1- يمتلك المستثمر الاجنبي لجزء او لكل الاستثمارات في مشروع معين .
2- يقوم المستثمر الاجنبي بادراة المشروع مع المستثمر الوطني اذا كان الاستثمار مشترك .
3- يقوم المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية الى البلد الذي يستثمر فيه .

2. الاستثمار الاجنبي غير المباشر :

يقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم راس المال الى جهة معينة دون ان يكون لصاحب المال (المستثمر) أي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم وادارة المشروع الاستثماري. ومن صور الاستثمار غير المباشر شراء السندات والاسهم وشهادات الايداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص . وشراء القيم المنقولة والايداع في المصارف المحلية . وشراء الذهب والمعادن النفيسة وغيرها ويطلق عليه ايضا بالاستثمار الاجنبي المحفظي .

ويتسم الاستثمار الاجنبي بأنه ذو حركية داخلة خارجة ، ومن هذه السمة اكتسب مفهوم التدفق للداخل والخارج ، فالتدفق الداخل للاستثمار الاجنبي يقصد به ما يدخل الى دولة معينة تكون مضيفة له ، والتدفق الخارج للاستثمار الاجنبي يعني ما يخرج من دولة معينة تكون

مصدره له ، بيد ان هذه الحركية ليست بهذه البساطة اذ تحكمها آليات وقوى متعددة وتقف وراءها اسباب كثيرة ولكن المنفذ لهذه التدفقات الداخلة والخارجة غالبا ما تكون الحكومات والشركات (الجميل ، 2003 ، 60) .

ومن افضل الاستثمارات لدى المستثمرين الاجانب ان يكون الاستثمار بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة ، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ لهم في هذا النوع من الاستثمار .

وللدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو انشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها وياتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار والمشرع لها. (الطعان ، 2007 ، 18-19) .

ثانيا :أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي

من الطبيعي ان لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الاهداف والدوافع التي تجعل كل منها يسعى الى العمل مع الطرف الاخر لتحقيق اهدافه ودوافعه من اجل الحصول على مصالحه . وعادة ما يقوم البلد المضيف بالعديد من الاجراءات ، منها الادارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار ، وفيما يلي بيان لابرز هذه الاهداف والدوافع:

1. **اهداف المستثمر: (Morisset & Lumeny , 2008 , 5) (Vong , 2006 , 5) (Block & Hirt , 2005 , 626) :**
   - 1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لاجل استخدامها من صاحبها .
   - 2- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية اليها وامتيازات تحويل الاموال والعملات الصعبة وغيرها .
   - 3- ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لاتستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها .
   - 4- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها حيث ان كلفة الايدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها ، وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع اخر ايضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه .

5- تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها .

6- سهولة قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار وانواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة راس المال لديها .

7- تستفاد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر اذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات .

8- تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الام .

2. دوافع الدولة المضيفة: (العاني ، 2003 ، 11) (Hadson & et al., 2008 , 4):

تكمن ابرز دوافع الدول المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها الاستثمارات الاجنبية بما يلي :

1- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الادارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال .

2- تحقق الدولة المضيفة جلب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار لديها محاولة منها القضاء او التخفيف من مشاكل البطالة ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد اكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها .

3- بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها الى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس اذ تفرض على المستثمرين الاجانب عدم تصريف منتجات اغلب المشروعات داخل البلد بل تصديرها .

4- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا .

5- تدريب العاملين المحليين على الاعمال الفنية والادارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الانتاج المتقدمة .

6- وأخيرا محاولة الدول المستثمر فيها الدخول الى اسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها .

وهناك وجهات نظر متعارضة مؤيدة ومعارضة للاستثمار الاجنبي في الدول النامية . ويستند المؤيدون للاستثمار الاجنبي الى مجموعة من العوامل التي يعتبرونها مبررات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وأبرزها ما يأتي (العاني ، 2003 ، 12) :

1- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى استفادة المستهلكين من خلال قيام المستثمر الأجنبي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة مما سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتوج .
2- يقوم المستثمر الاجنبي بتقديم الخبرة والتدريب لليد العاملة المحلية المناسبة في هذا المجال جراء امتلاكه لكفاءة الاداء
3- تستفيد الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي نتيجة زيادة موارد الضرائب التي تفرضها على هذا الاستثمار .
4- قد يقوم المستثمر الاجنبي باقامة بعض مشروعات البنى الارتكازية للاقتصاد ، مما يعود بالفائدة على البلد المضيف لهذا الاستثمار .
5- ان القطاع الخاص في الدول النامية لازال قاصرا وغير متمكن للدخول في بعض الصناعات ذات التكنولوجية المتطورة كالصناعات الثقيلة والتي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وخبرة عالية والتي يمكن للمستثمر الاجنبي القيام بمثل هذه المشروعات ويحقق للبلد فوائد كبيرة .

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى ان هناك من يعارض الاستثمار الاجنبي ويبين معارضته بالاتي (Vong , 2006 , 7) (هندي ، 2005 ، 594) :

1- تشير التجارب التاريخية في العديد من البلدان الى ان المستثمر الاجنبي عادة ما يتجه صوب المشروعات التي تحقق له اعلى الارباح باسرع وقت وبغض النظر عن حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف .
2- يؤثر الاستثمار الاجنبي بشكل مباشر وسلبي في المشروعات الوطنية التي لم تصبح بعد قادرة على منافسة المشروعات المماثلة التي سيقيمها المستثمر الاجنبي ، كما تتنافس المشروعات الاجنبية المشروعات الوطنية في الحصول على المواد الاولية واليد العاملة المدربة بخاصة ان المشروعات الاجنبية يمكن ان تدفع اجور ورواتب لمثل هؤلاء .
3- ان المشروعات الاجنبية غالبا ما تستورد او تنتقل التكنولوجيا على شكل حزمة بحيث لاتسمح للبلدان النامية باكتساب الخبرة في الحصول على مفردات هذه الحزمة .

4- يقوم المستثمر الاجنبي في الغالب بتحويل الارباح الى الخارج مما لايساعد على التراكم المادي في البلد المضيف

5- ان الاستثمار الاجنبي قد يعرض البلد المضيف الى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لكون هذا الاستثمار يتميز بسرعة التأثر والتقلب وعدم الاستقرار مما يفقد البلد النامي القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي المناسب مما يزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان الراسمالية المتقدمة وشركاتها المتعدية الجنسية وازمة دول جنوب شرق اسيا عام 1997 خير مثال على ذلك .

6- قد تؤدي الاستثمارات الاجنبية (اذا كانت كبيرة) الى تحقيق النمو الاقتصادي الا ان ذلك لايعني شيئا الا اذا صاحب هذا النمو عدالة في توزيع الدخل وبالتالي فان اية استراتيجية في هذا الصدد يجب ان تضيف دخولا متزايدة تشمل قطاعا عريضا من مواطني الدولة المضيفة تحقيقا لعدالة التوزيع .

7- ان الغاء القيود على الاستثمارات الاجنبية يهيء الفرصة للمضاربين الاجانب لالحاق الضرر في البلد المضيف للاستثمارات والازمة المالية الاسيوية في عام 1997 خير مثال على ذلك .

سلبيات الاستثمار الأجنبي :

بالرغم من المزايا والفوائد المشجعة للاستثمار الاجنبي الا انه يعاني من مجوعة من السلبيات ابرزها هي الآتي (الفرجاني ، 2005 ، 7-8) :

1- ان اهداف المساهم الاجنبي هو في الواقع تحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة اساسية ، وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحلية .

2- ان التقنية المستخدمة في مثل هذه المشاركات او المساهمات واساليب الانتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم وبالتالي قد لا تلاءم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية .

3- ان الاستثمارات او الشركات الدولية الكبيرة عادة تمتلك ادارات متطورة ومتخصصة (محترفة) لها القدرة على ان تفلت من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها او

غير مناسبة لاولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين او تشكيل احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الانتاج في الاقتصاد المحلي .

3-الاسباب التي دفعت الى ظهور الاستثمار الاجنبي: (الجميل ، 2003 ، 61-62) (Graham Spaulding, 2005, 5-6):

1- تنامي الاسواق العالمية بفضل الانتاج الكبير للسلع والخدمات مما دفع الشركات الى البحث عن اسواق دول اخرى ، وقد وضعت الشركات بعض الاسواق كأهداف لها ، وهذا ماحصل فعلا عندما وضعت الشركات الاوربية اسواق الولايات المتحدة الامريكية كاهداف لها ، وبالمقابل اندفعت الشركات الامريكية لاعتماد اسواق اوربا واسيا ولتكون بمثابة اسواق واعدة واهداف استراتيجية ، ولاسيما ما حصل تجاه اليابان وما يمكن ان يتحقق من منافع لها ، ان كل تلك التوجهات الاستراتيجية قادت الشركات لتعدي الحدود القومية والاستجابة للتنافسية العالية فخلقت البيئة المدولة ونشأت مفاهيم الحصص السوقية ، واندفعت الشركات الى ملاحقة المنافس ومنافسته في عقر داره ، وعلى هذا الاساس اعيد هيكلية العمليات في اوطان الشركات المنافسة لتحقيق المباغتة للمنافس اولا والدخول في الاسواق التي كانت تبحث عنها.

2- لقد كان هدف كل التوجهات سابقة الذكر الى الاقتراب من المستهلك الاجنبي والموارد البشرية والمادية وهي محاولة هادفة نحو تحقيق الكفاءة ونقص الكلف لزيادة القدرة التنافسية .

3- لقد واجهت الشركات في مسيرة اعمالها ولتنفيذ إستراتيجيتها جدرانا عالية وموانع صعبة الاجتياز تمثلت في التعرفة الكمركية ، وباتت تواجه المزيد من المشاكل والمعوقات في تخطي الحدود ومنذ ذلك الوقت بدأت تنشأ التكتلات الاقتصادية الدولية والهدف الاساس لتلك السياسات هو تسهيل عمليات تخطي الحدود ومحاولة تدويل الانشطة .

4- لقد تزامن كل ذلك بتطورات كبيرة شهدها العالم المتقدم في المجالات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالاتية والتي بدأت تدخل في المجالات الصناعية والانتاجية ، وبات هناك سياق مفهوم لاقتناص الفرص وبناء القدرات التنافسية . كل هذه الاسباب دفعت الشركات الى بلوغ بيئة دولية جديدة تختلف عما كان سائدا . وباتت الشركات تبحث عن ادوات وهياكل تناسب تلك التطورات .

وبهذا يعتبر الاستثمار الاجنبي ذو اهمية لاقتصاديات الدول كما مر سابقا . وابرز أسباب ذلك هي الاتي :

أ. انه بتجنب الضغوطات الحكومية الأجنبية بالنسبة للمنتج المحلي .
ب. تذليل العقبات التجارية ونحو ذلك .
ج. يوفر نقلة نوعية من تصدير المبيعات المحلية إلى المبيعات القومية المعتمدة على الإنتاج المحلي .
د. يوفر القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية .
هـ. يوفر فرص الإنتاج المشترك والمغامرات المشتركة مع الشركاء المحليين وتنظيمات التسويق المشترك ومنح الرخص .. الخ .

ومن الجدير بالاشارة الى ان هناك مجموعة من المحددات البيئية يمكن دراستها انطلاقا من العوامل المساعدة في اتخاذ القرار بالاستثمار الاجنبي وسيتم عرضها ضمن المحددات او العوامل البيئية .

4_ المحددات البيئية للاستثمار الأجنبي:

رقم تعدد العوامل المحددة لقرار الاستثمار الا انها تختلف في اهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر . فاذا افترضنا جدلا بان هدف المستثمر هو الحصول على أعلى أرباح ممكنة من المشروع الاستثماري بالتالي نجد ان الارباح تعتمد بصفة اساسية على الإيرادات المتوقعة من المشروع والتكاليف المحتملة لانشاء وتشغيل ذلك المشروع . لقد استخدم الاقتصاديون معايير مختلفة لقياس ربحية المشروعات ، وتمثلت هذه المعايير فيما يعرف بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية ، ومعدل العائد الداخلي والكفاءة الحدية لراس المال والكفاءة الحدية للاستثمار كل هذه المعايير تعكس مدى ربحية المشروع ، وهذه المعايير جميعها معايير اقتصادية بحته ، فهي جزء من عوامل اخرى تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار والذي يتمثل بمجمله الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة راس المال ، كما يعرف بانه الاوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا او ايجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات ، وتشمل الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية (مؤتمر الاستثمار الأجنبي في ليبيا ، 2007 ، 1) .

يتضح مما سبق ان مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على اوضاع مختلفة يمكن ان يطلق عليها بيئات الاستثمار حيث تصنف الى بيئات اقتصادية ومالية ، وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات سياسية واجتماعية ، وبيئات ادارية (جانقي وبانقا ، 2005 ، 5-6) (هندي ، 2005 ، 594) .

وسنتناول ابرز هذه البيئات كما يأتي :

أ _ البيئة الاقتصادية :

تتمثل البيئة الاقتصادية بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والكفاءات والايدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة ، ينبغي ان يصاحب هذه الموارد أوضاع سياسية مستقرة والاداء الاقتصادي والمالي الكفوء او حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة مثل مستوى التنمية الاقتصادية ، نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، ودرجة استقرار اسعار الصرف ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائد في السوق وتكاليف الانتاج .

ب _ البيئة القانونية والتشريعية :

تتمثل البيئة القانونية بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز الاستثمار من قوانين الضرائب والجمارك والحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل التأميم والمصادر وكذلك حق تحويل ارباحه لايةدولة ولهذا تتنافس الدول في اصدار تشريعات محفزة للاستثمار فيما بينها بشرط ان لا تؤدي تلك الحوافز الى ضياع الموارد القومية والاخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة .

جـ _ البيئة السياسية :

وتمثل النظام السياسي القائم في البلد ، فالمستثمر الاجنبي يميل للاستثمار في البلد المستقر سياسيا ويوفر الحرية والكفالة لحقوق الانسان لان ذلك مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار ، وذلك يضم وجود اجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لانشاء المشاريع ، ومحاربة بيروقراطية الجهاز الحكومي والفساد المالي والعمل بشفافية ، بالاضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج الهادف لجذب الاستثمارات الاجنبية . الا ان هذا الامر لايخلو من حدوث مخاطر سياسية مرتبطة بتغير البيئة السياسية او نقض الحكومة لوعودها بعد تنفيذ الاستثمار .

د _ وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه :

وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثر بنطاق السوق وامكانية اتساعه وخاصة في المناطق التي يتم فيها ترويج السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري . بالاضافة الى ان حدة المنافسة لها مخاطر عدة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع المراد ترويجها اذ تتطلب تكاليف كبيرة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي . ولهذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة .

5_ مكونات الاستثمار الأجنبي :

تتكون بيانات الاستثمار الاجنبي طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي مما يلي (نوير ، 2005 ، 3) :

1- الاستثمارات في حقوق الملكية التي تمول انشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الاجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لاتقل عن (10%) من اجمالي حقوق الملكية (سواء في شكل نقدي او في شكل عيني كالالات والمعدات) .
2- الاستثمارات المالية في شكل شراء اسهم وسندات تطرح من خلال الاسواق المالية ، ويشترط ان تمثل قيمة الاسهم او السندات المشتراة (10%) او اكثر من اجمالي راس مال المنشاة حتى تسجل البيانات على انها استثمار اجنبي .
3- الأرباح المعاد استثمارها والتي تؤدي الى إحداث زيادة في راس مال المنشاة .
4- شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمرين الاجانب او مؤسسات الاستثمار .
5- نشاط استكشاف او استخراج المواد والخامات الطبيعية (مثل أنشطة استكشاف البترول) .
6- نشاط التشييد والبناء غالبا ما يكون ذلك في حالة انشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن عام .
7- معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة اخرى بما فيها اقراض او اقتراض الاموال (سندات الدين وائتمان الموردين) .
8- المعدات المنتقلة والمتحركة (الطائرات ، تجهيزات النفط) التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام وتعتبر انها مدارة بواسطة مؤسسة مقيمة (مؤسسة إقتراضية) وهذه المؤسسة الاقتراضية هي مؤسسة استثمار مباشر والمستثمر المباشر هو المشغل الفعلي للمعدات .

المبحث الثاني :نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي لعام 2006 في ظل البيئة الاقتصادية

يعد العراق حاليا بيئة استثمارية واسعة يمكن ان تستوعب اوعية استثمارية خارجية وداخلية كبيرة جدا بسبب ما حصل من احداث كبيرة طالت البنى التحتية بشكل كبير اضافة الى تعطل وتوقف مئات الأنشطة الإنتاجية المختلفة . ونظرا للتطورات التي حصلت في الساحة الدولية وتأثيراتها على البيئة الاقتصادية للعراق فقد كان لابد من اصدار قوانين جديدة في مجالات الاستثمار تتماشى وحاجة البلد الكبيرة لاعادة بناء القواعد الاقتصادية والبنى التحتية للقطر اضافة الى احياء واعادة بعث المشاريع الانتاجية التي طالت تأثيراتها الظروف التي مرت بالبلد .

وجاء قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006 ليحل محل القانون السابق الصادر عن الدولة تحت مسمى قانون الاستثمار رقم (62) لسنة 2002 .

ومن منطلق تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق اقر مجلس النواب العراقي القانون رقم (13) الذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في تنمية العراق وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .

وقد استثنى القانون من احكامه الاستثمار في مجالي استخراج وانتاج النفط والغاز وكذلك الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التامين . وذلك بموجب المادة (29) من القانون (جريدة الوقائع العراقية ، 2007 ، 29) .

وقبل تقييم القانون لابد من عرض اهم اهداف القانون ومسوغاته الاساسية . (جريدة الوقائع العراقية ، 2007 ، 8) .

اولاً :أهداف القانون الرئيسية

نصت المادة (2) من القانون الى ان اهدافه تتركز بما ياتي :

1- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية العراق .
2- المساهمة في تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتاسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع
3- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .
4- العمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .
5- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

وبهذا يتضح ان القانون يشمل من خلال مادته التاسعة الى اعتماد كل ما من شانه تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية العراقية وتبسيط اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع . وهذا ما يمكن ان يمثل برنامج النافذة

الواحدة أي قيام هيئات الاستثمار المعنية بكافة الاجراءات التي يتطلبها موضوع الاستثمار بديلا عن المستثمر . وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشاريع للمستثمرين وتسهيل تخصيص الاراضي اللازمة وتأجيرها لاقامة المشاريع والعمل على اقامة مناطق استثمارية امنة بموافقة مجلس الوزراء ، اضافة الى تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية بالتنسيق مع وزارة المالية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية شرط قيام المستثمر باستخدام القرض بتشغيل عدد من العراقيين العاطلين عن العمل يتناسب وحجم القرض .

وتاتي هذه الاهداف من منطلق يتناسب وحاجات العراق الاستثمارية في كافة المجالات الصناعية والمالية والخدمية والسياحية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وتطويره وفتح المجالات المختلفة لتطويره وتحسين موارده المالية فهل يا ترى اثر القانون على البيئة الاقتصادية للبلد بما ينسجم وتكييفها لاستقطاب الاستثمار الاجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي في العراق ؟ وهذا ما سيتم تحديده لاحقا .

ثانياً :المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمستثمر

يحقق هذا القانون العديد من المزايا والضمانات للمستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع التسهيلات والضمانات ، كما يحقق للمستثمر العراقي والاجنبي مجموعة من المزايا والضمانات تشجيعا من الدولة للمستثمر وبدورها ستؤثر هذه المزايا ايجابيا في البيئة الاقتصادية بما ينسجم والعمل على تكيفها لدخول الاستثمارات الى البلد .

ومن هذه المزايا ما يأتي (المواد 15/12/11/10 من القانون) : (جريدة الوقائع العراقية ، 2007 ، 15-20) .

1- الاحتفاظ بالارض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة بالارض وبمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء .
2- تسهيل تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد اكمال المشروع .
3- يسمح القانون للمستثمر باستخراج راس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده .

4- ووفق القانون فانه يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه .

5- يعطي القانون للمستثمر الحق في امتلاك الاراضي (تعديل للقانون) اللازمة للمشروع بعد ان كان يعطيه المصرفي استئجار الاراضي للمدة التي يكون فيها المشروع قائما على ان لاتزيد عن (50) سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة.

6- يضمن القانون للمستثمر حق توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة .

7- منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم من العراق واليه . ولهم ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم خارج العراق .

8- كما يضمن عدم المصادرة او تاميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلا او جزء باستثناء ما يصدر من حكم قضائي بات .

9- يتمتع المشروع الحاصل على اجازة للاستثمار من الهيئة بالاعفاء من الرسوم لمدة (3) سنوات بالنسبة لموجودات المشروع المستوردة و (10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري إعفاءً ضريبيا وقد اكدت المادة (15) من القانون على ذلك مع إعفاءات اخرى .

هذا ويتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقا لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته او اتفاقيات متعددة الاطراف كان العراق قد انضم اليها .

وهكذا يتضح ان للمزايا والضمانات والتسهيلات التي قدمها قانون الاستثمار العراقي العام تعد مناسبة لتفعيل النشاط الاستثماري في البلد من اجل استقبال الاستثمارات الاجنبية والتعايش معها ، الا انه يعد صارما في بعض المجالات خاصة فيما يتعلق بالتمليك ونسبة الشراكة والاعفاءات من الضرائب ، ومن الطبيعي ان بنود هذا القانون وضعت حسب حاجة العراق وذلك لظروفه الاستثنائية اذ عاش في عزلة اقتصادية لمدة تقارب الـ (15) سنة . ان هذا الانفتاح الاستثماري ضروري للارتقاء بالواقع الاقتصادي العراقي نظرا للظروف التي يمر بها البلد . ولاسيما بعد ان بدأ العراق يشهد تحسنا امنيا فقد بدات شركات الاستثمار الاجنبي تتسابق في الحصول على فرص استثمارية في العراق ذلك ان موضوع الاستثمار في العراق هو اولا واخيرا يعني الوضع الامني الذي يحدد التسهيلات التي تقدمها الحكومة والمصرف المركزي للشركات الاجنبية دائما اذ كانت الشركات العاملة بالعراق حسب احصائيات عام 2004 هي (20) شركة

والان اصبحت (8000) شركة سجلت في مسجل الشركات والعدد في تزايد بشكل كبير وبمنافسة عالية ومن مختلف انحاء العالم للدخول في مجال الاستثمار في العراق (اسواق العراق ، 2008 ، 1) (الشرق الاوسط ، 2008 ،1) .

وقد أفادت الكثير من التقارير الاقتصادية تدفق استثمارات اجنبية فيها بالاضافة الى ذلك أشار التقرير الصادر عن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ان تلك الاستثمارات ينتج عنها تطور الوضع في الاجلين المتوسط والطويل . (الإعلام العربية ، 2008 ، 1) .

وقد بدات بغداد باستقبال العديد من الراغبين بالاستثمار وشهدت ولادة بعض مشاريع الاستثمار الاجنبية مثل فندق الرافدين بقيمة (120) مليون دولار وفندق العطيفية بقيمة (22) مليون دولار. بالاضافة الى مشروع تطوير مطار بغداد الدولي بقيمة استثمارية وصلت الى (17) مليار دولار ، إضافة إلى بناء مدينة تجارية قرب المطار الدولي وفندق بخمسة نجوم إضافة إلى المعارض والملاعب ومبنى للخطوط العالمية . وفي بغداد بوشر ايضا بانجاز مشروع المستشفى التخصصي وهو أول استثمار أجنبي في المجال الصحي في العراق بقيمة (85) مليون دولار ، بالإضافة إلى مشاريع استثمارية أجنبية عديدة لشركات عربية واجنبية ويلاحظ ان قطاع الفنادق قد حظي بنسبة جيدة من حجم الاستثمارات الاجنبية . (اسواق العراق ، 2008 ، 1-3) .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الاستثمارات الاجنبية قد باشرت نشاطها بعد صدور قانون الاستثمار الجديد المتضمن اجراءات الاستثمار الاجنبي في العراق . هذا وتسعى هذه الاستثمارات ان تكون الافضل من حيث الاداء وذلك لتكون مثالا يحتذى به للمشاريع الاخرى والحصول على فرص جديدة للاستثمار في المستقبل في مختلف مناطق العراق لاسيما لتوفير العديد من المناطق التجارية السياحية والدينية في مختلف محافظات القطر . ويجب ان لاننسى اتساع الاستثمار الاجنبي في هذا المجال في شمال العراق والذي من المؤكد قد شهد استثمارا واسعا في المجالات المختلفة لما هو متوفر من مناطق سياحية كثيرة ومنتشرة فيه جعلته بيئة جذابة للاستثمار الاجنبي في المجال السياحي وهذا ماشجعه قانون الاستثمار الخاص بهذه المناطق والبنود الخاصة به والتسهيلات والضمانات المتعلقة به . ويوفر القانون كذلك فرصة متميزة في تدريب وتحسين كفاءة الخبرات العراقية .

وينبغي الاشارة الى ان المستثمر الاجنبي يلتزم مقابل التسهيلات والضمانات التي يحصل عليها التزامات قانونية تحدد العلاقة بينه وبين الهيئة الوطنية للاستثمار وابرز هذه الالتزامات والتي نصت عليها المادة (14) من القانون هي الاتي :

1- " إشعار الهيئة الوطنية للاستثمار او هيئة الاقاليم حسب الاحوال فور الانتهاء من تركيب الموجودات او تجهيزها لاغراض المشروع وتاريخ بدء العمل التجاري" .
2- " تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع واي معلومات تتعلق به" .
3- " مسك حسابات اصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق وفقا للقانون" .
4- "مسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة للمشروع والمعفاة من الرسوم مع تحديد مدة الاندثار للمواد ".
5- " المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية النافذة في العراق والانظمة العالمية ".
6- " الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات وظروف العمل وغيرها كحد ادنى" .
7- " الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل مع الواقع على ان لايكون التفاوت الزمني اكثر من ستة اشهر" .
8- " تدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهارتهم وقدراتهم" .

وهذه الالتزامات التي نص عليها قانون الاستثمار العراقي تجاه المستثمر الأجنبي هي لضمان التزامه ووفائه بمتطلبات المشاريع وعدم الإخلال بالشروط والمواصفات ومنع التلاعب والغش في العمل وان تحصل هيئة الاستثمار على حقوقها في حالة حدوث أي إخلال في شروط العمل وضرورة اتخاذ إجراءات صارمة وبشكل خاص تجاه الشركات التي تحاول ان تخل بالشروط المتفق عليها في بنود العقود المبرمة بينها وبين هيئة الاستثمار .

الخلاصة

يمكن القول بان الدراسة حددت التوجهات التي تبنتها الدولة من خلال تشريعاتها لقانون الاستثمار الجديد والتي تتمحور حول توجه الدولة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية الدولية التي حدثت في العالم ولاسيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين الامر الذي دفع الى خلق بيئة اقتصادية متلائمة مع متطلبات الاستثمار .

ان ابرز ما افرزته المرحلة السابقة على الصعيد الدولي ولاسيما في ظل زيادة التوجه نحو العولمة بجوانبها المختلفة هو تحرير التجارة الدولية والتسارع التقني وهو ما ولد الحاجة للدول النامية ومنها العراق الى تشجيع الاستثمار الأجنبي والعمل على إيجاد المناخ الملائم لاستقطاب المستثمرين .

لقد اكد قانون الاستثمار الجديد على جملة من المزايا والامتيازات المختلفة ولاسيما على صعيد الضمانات المقدمة في استقدام راس المال واخراجه وحماية حقوق المستثمر وتقديم تسهيلات الاحتفاظ بالاراضي والمواقع المطلوبة وتسهيل تخصيصها واستئجارها .

كما قدمت التشريعات الخاصة باستقطاب الاستثمار الاجنبي امكانيات التداول بالاوراق المالية في السوق المالية العراقية إضافة الى الإعفاءات الضريبية المختلفة .

هذا وقد قدم القانون للمستثمرين تسهيلات في مجال تسهيل الدخول والاقامة وتسهيل تحويل المستحقات الخاصة بالعاملين وغيرها .

ورغم الامتيازات المتعددة التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد ، الا ان هذا القانون لايزال حديثا في تطبيقه لذا يتطلب مدة اضافية لغرض تقييم اعمق لمستويات القرار الا ذلك لايمنع من تأشير بعض الثغرات على القرار ولاسيما في مجال تمليك الاراضي بشكل كامل وليس مؤقت باسلوب المساطحة . يضاف الى ذلك ضرورة وجود التزامات متعددة اوردتها المادة (14) والتي لايرغب بعض المستثمرين الاجانب الالتزام بها ولاسيما في مجال استخدام العاملين العراقيين الذي قد يؤثر على مستوى العمل وتقدمه والذي ينبغي ان يلتزم به المستثمر ايضا .

تبقى الاشارة الى ان المشرع العراقي لم يغفل دور المستثمر المحلي وتشجيع القطاع المحلي الخاص والعمل على تنمية وتدريب الموارد البشرية داخل القطر من اجل بناء اقتصاد محلي قوي قادر في النهاية على الاضطلاع بدوره المطلوب بشكل فاعل

المصادر

الوثائق الرسمية :

1- قانون الاستثمار العراقي ، رقم 13 لسنة 2006 ، جريدة الوقائع العراقية ، 2007 ، العدد 4031).

الدوريات والمجلات :

1- الإعلام العربية ، اسواق العراق ، 2008 ، www.alyoum.com .

2- تقي عبد سالم العاني ، 2003 ، الاستثمار الاجنبي ماله وعليه ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، السنة الاولى .

3- جهاد ابو السندس وغازي المومني ، 2006 ، اثر الاستثمارات غير الاردنية على ربحية الاسهم ومخاطرها (دراسة حالة الشركات الصناعية في الاردن) ، مجلة افاق اقتصادية المجلد 27 ، العدد 107 ، الإمارات العربية المتحدة .

4- حاتم فارس الطعان ، 2007 ، الاستثمار اهدافه ودوافعه ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع عشر .

5- سالم احمد الفرجاني ، المساهمة الاجنبية في الاستثمار المحلي والمحاذير ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر .

6- سرمد كوكب الجميل ، 2003 ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، التحديات والخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل .

7- الشرق الأوسط ، 2008 www.asharqalawsat.com .

8- طارق نوير ، 2005 ، تقييم جودة احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر .

9- العربية ، 2006 ، www.alarabiya.net .

10- مؤتمر الاستثمار الأجنبي في ليبيا ، الفرص والمحاذير ، 2007 ، www.alyoum.com .

11- يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا ، 2005 ، تقييم تجزئة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر .

الكتب :

1- محمد مطر ، 2009 ، إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، ط5 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

2- منير ابراهيم هندي ، 2005 ، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ، ط2 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر .

المصادر الأجنبية :

Articles :

1- D. Hadson, M. Sackson W. Robinson, 2008, Small Islands voice Global form – foreign investment – who needs it ? www.inestintunisiatr.com.

2- L.K. vong, 2006, Foreign Direct Investment . concepts and Relevance to Macao, www.buslnessmonitor.com.
3- Overview of foreign investment system , 2008 , www.going-global.com.
4- Sacques P. Morisset and oliver. Lumeny , 2008 , united states government Accountability office, www.unt.org.
5- Seffrey , P.Graham and R. Bamy Spaulding , 2005 , understanding foreign direct investment (FDI) , www.investkorea.org.
6- Silin governor , 2004 , concept shift key to attract foreign investment. www.english.gov.cn.

Books :

1- Arthur J. Keown & et al., 2001 , foundations of finals 3rd , upper saddle river , New Jersey .
2- Stanley B. Block & Geoffrey A. Hirt , 2005 , foundations of financial Management , 11ed , McGraw , hill , New York .

……

……

……